أثر سعر الفائدة على معدل نمو رأس مال المزارع
(حالة المزارعين فى الوادى الجديد)

د . أحمد طه أحمد الخطيب

المقدمة :

لا خلاف على أن الخصائص المميزة لطبيعة النشاط الانتاجى الزراعى والتى من أهمها موسمية الانتاج والنفقات والدخل وإضافة الى الظروف المناخية وضآلة السعات المزرعية خاصة فى الدول النامية ومن بينها مصر ينعكس أثرها فى ضعف امكانات التمويل الذاتى بسبب ضعف القدرة الادخارية لدى معظم المزارعين ، وعلى الرغم من أن تلك الخصائص والنتائج المترتبة عليها تؤكد على أهمية الاقراض الزراعى كضرورة من ضرورات إحداث تنمية زراعية حقيقية وتحسين مستوى معيشة الزراع الا انها أدت الى احجام العديد من مؤسسات التمويل الحكومية والاهلية عن القيام بدور فعال فى توفير الائتمان الزراعى بصورة المختلفة والمناسبة مما جعل العبء الاكبر والدور الرئيسى لتوفير الائتمان الزراعى يقوم به البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وفروعه بالمحافظات .

ونتيجة لسياسات واجراءات برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى انتهجته مصر منذ نهاية العقد الماضى شهدت السياسات المالية[٢] والائتمانية العديد من الاصلاحات التى تركت آثارها على بنك التنمية والمزارع معاً والتى تمثل أهمها فى تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وتركها لقوى العرض والطلب اعتبارا من ١٩٩١/١/٣، والتدرج فى تقليص حجم الدعم المالى الذى كانت تخصصة الدولة للزراع من خلال البنك ثم الغاءة نهائيا فى ١٩٩٣/٣/٢٨ ، والسماح للقطاع الخاص بتداول كافة أنواع مستلزمات الانتاج استيرادا وتصديرا وتوزيعا مع خروج البنك تدريجيا من تداول وتوزيع مستلزمات الانتاج وقصر تعاملة على القروض النقدية والتى تركز معظمها فى القروض القصيرة الاجل إضافة الى المتوسطة والطويلة الاجل .

تلك السياسات والاجراءات ادت فى مجملها الى إحداث تحولات جوهرية فى السياسة الائتمانية خاصة فيما يتعلق بتحرير سعر الفائدة والتى انعكس أثرها بشكل مباشر على تكلفة الائتمان المتاح للقطاع الزراعى والذى يحقق عوائد أقل لاستثماراتة مقارنة بالقطاعات الانتاجية الاخرى .

---

* باحث معهد بحوث الاقتصاد الزراعى